

Distr.: General
14 January 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة التاسعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيدة لتونين (فنلندا)

المحتويات

البند ٥٤ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (تابع)

- (أ) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (تابع)
- (ب) متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (تابع)
- (ج) الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (تابع)
- (د) حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة (تابع)
- (هـ) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر وبخاصة في أفريقيا (تابع)
- (و) اتفاقية التنوع البيولوجي (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر إلى: Chief, Official Records Editing, Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.



- (ز) تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته الرابعة والعشرين (تابع)
- (ح) التنمية المستدامة للجبال (تابع)
- (ط) تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة (تابع)
- البند ٥٥ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) (تابع)
- البند ٥٦ من جدول الأعمال: العولمة والاعتماد المتبادل
- (أ) العولمة والاعتماد المتبادل
- (ب) تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية
- (ج) منع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الأصول المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأموال إلى بلدانها الأصلية على وجه الخصوص تماشياً مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ٥٤ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (تابع)

(A/C.2/62/L.5 و A/62/62/2، A/62/486، A/62/356، A/62/343)

(أ) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (تابع) (A/62/262 و A/62/376)

(ب) متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (تابع) (A/62/279)

(ج) الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (تابع) (A/61/699-E/2007/8 و Add.1؛ A/62/320، A/62/340، A/62/371 و A/62/372 و A/62/501)

(د) حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة (تابع) (A/62/78-E/2007/62 و A/62/276)

(هـ) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر وبخاصة في أفريقيا (تابع) (A/62/276؛ A/C.2/62/7)

(و) اتفاقية التنوع البيولوجي (تابع) (A/62/292)

(ز) تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته الرابعة والعشرين (تابع) (A/62/25 (Supp.No. 5))

(ح) التنمية المستدامة للجبال (تابع) (A/62/292)

(ط) تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة (تابع) (A/C.2/62/8؛ A/62/208)

١ - السيد كلاو (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية): لاحظ أن القطاع الصناعي يستأثر حالياً بنحو

ثلث الاستهلاك العالمي من الطاقة الأولية ومن الانبعاثات المتصلة به من ثاني أكسيد الكربون، وقال إن الاسقاطات المتعلقة باستخدام الطاقة في الصناعة وانبعاثات الكربون تشير إلى ازدياد هذا الاستخدام بنحو ٢ في المائة سنوياً على مدار العقدين القادمين بما يجعل من الحيوي التعامل بأقصى قدر من الفعالية مع الطريقة التي يتم بها استخدام الطاقة في الصناعة.

٢ - وأكد على ضرورة إيجاد حلول لتغير المناخ تؤدي إلى تخفيض الانبعاثات، مع العمل على دعم النمو الاقتصادي وفرص العمالة. وفيما يظل صحيحاً أن ليس ثمة حل فوري، فإن التحسين الملموس في كفاءة الطاقة الصناعية مجال يمكن فيه أن تكون هذه الأهداف متوائمة بصورة كاملة. ومن شأن العناصر الأكفأ أن تؤدي إلى زيادات في كفاءة الطاقة في حدود تتراوح بين ٢ إلى ٥ في المائة بل يمكن لتدابير الاستخدام الأمثل للنظم بأكملها أن ترتفع بمستوى الكفاءة بما تتراوح بين ٢٠ و ٣٠ في المائة. وتعمل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) على تعزيز اعتماد معايير وطنية ودولية لإدارة الطاقة تكفل تيسير تحقيق مستوى التحسين وبناء القدرة على الامتثال لتلك المعايير بطريقة تعزز القيم الأساسية للصناعة التي تتوخى خفض التكاليف وزيادة الإنتاجية ورفع مستوى التنافسية على صعيد العالم.

٣ - وأوضح أن هناك من يركّزون على الآثار السلبية التي يمكن أن تنجم عن المحروقات الأحيائية وخاصة الصراع الممكن نشوبه بين زراعة المحاصيل من أجل الأغذية أو زراعتها من أجل الوقود. وقال إن هناك كذلك من لا يرون سوى آثار إيجابية سواء كان هناك تخفيضات في انبعاثات الكربون أو زيادة في أمن الطاقة بالنسبة للبلدان المستوردة للنفط. وإذ تفهم منظمة اليونيدو كلا الرأيين فهي ترى أن دورها يتمثل في المساعدة على تحديد السبيل الذي يمكن به الانتفاع من الطاقة الأحيائية بطريقة مستدامة. وبرغم أن الافتقار إلى طاقة موثوقة ومحتملة التكاليف أمر يراه الكثيرون

يشكل أساساً تنهض عليه الإجراءات المتخذة على الصعيد المجتمعي.

٧ - ومضى يقول إن هدف مثل هذا النموذج يتمثل في تهيئة فهم العلاقة المعقدة بين البيئة وآثار التصرفات البشرية. بما يتيح للبشر اكتساب المعرفة والقيم والسلوكيات التي تصون نوعية البيئة وفي الوقت نفسه تحل المشاكل التي باتت بالفعل تواجههم وسوف تثور بالحثم في المستقبل.

٨ - وأوضح أن النموذج الراهن للتنمية يستند إلى نمو اقتصادي غير محدود وهو نموذج غير قابل للاستمرار ولا يتفق مع عنصر استدامة الكوكب ومن ثم فقد قررت بوليفيا أن لا تأخذ من الأرض سوى ما تحتاجه بحيث تضمن الدعم لأجيال الحاضر والمستقبل على السواء.

٩ - وذكر أن البلدان النامية المستضعفة تواجه قيوداً إضافية مثل سوء نوعية الحياة والافتقار إلى الخدمات الأساسية بحيث استوجب الأمر استخدام الموارد المحدودة المتاحة لها أساساً لمكافحة الفقر وسوء التغذية والمرض والأمية والبطالة.

١٠ - واستطرد قائلاً إن الالتزام المشترك المعبر عنه بوضوح لدى عقد المناسبة الرفيعة المستوى المعنية بتغير المناخ يفرض واجباً يقضي باتخاذ القرارات الصحيحة وإن الموارد المالية اللازمة لا بد من تقديمها أساساً من جانب البلدان المتقدمة بحكم مسؤوليتها الأوسع نطاقاً عن تدهور البيئة العالمية. ولا لابد من إحداث تغيير شامل بالتحوّل إلى تكنولوجيات نظيفة وفعالة ومتجددة من أجل دعم السياسات التي تتبعها البلدان النامية. وفي هذا السياق لا ينبغي لحصلة مؤتمر بالي المعني بتغير المناخ، المعقود في كانون الأول/ديسمبر أن تكون مجرد خارطة طريق أو قائمة رغبات بل تشكل ولاية واضحة تقضي بتعزيز التعجيل بتنفيذ بروتوكول كيوتو.

من الحواجز الرئيسية التي تحول دون التنمية الريفية، فإن كثيراً من الفقراء بالمناطق الريفية من المستبعد أن تصلهم شبكات الكهرباء في المستقبل القريب. وعلى ذلك، وفي ضوء الكلفة العالية التي يتم تكبدها في كثير من الأحيان في جلب المحروقات الأحفورية إلى المجتمعات النائية، فإن اليونيدو تعزّز استخدام مصادر الطاقة المتجددة (الشمسية والكتلة الأحيائية والطاقة المائية) في تشغيل شبكات الكهرباء الصغيرة.

٤ - وخلص إلى القول بأن كثيراً من الدول الجزرية الصغيرة النامية تعتمد بصورة تكاد تكون حصرية على المحروقات الأحفورية المستوردة، ومن ثم فإن أسعار الكهرباء بالتجزئة لديها تُعد من أعلى الأسعار في العالم. وتساعد اليونيدو هذه الدول على التحوّل إلى منظور مستدام للطاقة من خلال تطوير مصادر الطاقة المتجددة والتماس مصادر أكثر كفاءة للطاقة. واليونيدو ملتزمة تماماً بالعمل مع جميع أعضاء منظومة الطاقة بالأمم المتحدة التي تم إنشاؤها لتكفل الاتساق في استجابة منظومة الأمم المتحدة المتعددة التخصصات إلى ما تم في مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة في ميدان الطاقة.

٥ - السيد لوزا باريا (بوليفيا): لاحظ أن القرارات المتخذة في بلد من البلدان قد تؤثر على التوازن الإيكولوجي في البلدان الأخرى ولذلك فإن المشاكل البيئية لا تتوقف عند الحدود بل تؤثر على مصير ومصالح الجميع. وأي حلول مقترحة بشأن تغير المناخ لا بد وأن تتم في توافر دقيق مع الطبيعة.

٦ - ومضى يقول إن التثقيف لا غنى عنه على جميع المستويات بوصفه الأداة الرئيسية لزيادة وعي الجماهير بغية تعزيز التغيير في أنماط الاستهلاك، وأن الأمر بحاجة إلى التنظيم والاتساق وتوفير القدرة المؤسسية لنموذج تعليمي لكي

يشكلن ٧٠ في المائة من مجموع الذين يعيشون في رتبة الفقر ويبلغ عددهم ١,٤ مليون نسمة كما أن إسرائيل تعزز التنمية المستدامة في قدرات العمل لحساب الذات في إطار تنظيم المشاريع من خلال مركزها للتعاون الدولي، المشاف.

١٥ - وواصلت كلامها قائلة إن اتفاقية مكافحة التصحر يمكن أن تشكل تذكيراً بأن البيئة والتنمية لا تتعارضان، بل إن البيئة الصحية والفعالة هي التي تؤدي إلى استدامة التنمية. أما التصحر فيمثل عائقاً قاسياً يحول دون تقديم الخدمات التي يكفلها النظام البيئي في الأراضي الجافة وهو من نتائج التنمية التي تكون قد ضحّت بمنافع البيئة في الأجل الطويل لحساب مكاسب في الأجل القصير. وفي الوقت نفسه فإن خدمات النظام الإيكولوجي البيئية تستند إلى التنوع البيولوجي وحفظ التنوع البيولوجي الفريد في الأراضي الجافة مما يجعلها أمراً جوهرياً بالنسبة لتحقيق التنمية المستدامة للأراضي الجافة.

١٦ - وتطرقت إلى سياسة إسرائيل الدائمة في مكافحة التصحر فقالت إنها تشمل غرس الأشجار على نطاق واسع في المناطق شبه القاحلة، وزراعة المناطق الصحراوية، وفرض قيود صارمة على الرعي، وتنفيذ برنامج شديد الفعالية في إدارة موارد المياه الوطنية. كما بدأت إسرائيل مؤخراً عدداً من المبادرات التي اتخذتها لاقتسام فوائدها تجربتها. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ عُقد مؤتمر الأمم المتحدة الأول في إسرائيل بشأن الصحارى والتصحر: التحديات والفرص، وسوف تعقبه فعاليات مماثلة.

١٧ - وخلصت إلى القول بأن تحقيق التنمية المستدامة في الأراضي الجافة سيؤدي كذلك إلى تخفيف التعرض لخطر تغيّر المناخ، معربة عن التزام إسرائيل بخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري على أساس طوعي، ومضيفة قولها أن الفعاليات والمبادرات التي تمت مؤخراً في مقر الأمم المتحدة هيأت فرصاً ممتازة لمناقشة بعض التحديات العالمية المتعددة

١١ - وخلص إلى القول بأن المبادرات المشتركة بشأن تغيّر المناخ ينبغي أن ترتبط بصورة وثيقة مع السياسات التي تم تحديدها فيما يتصل باتقاء الكوارث بحيث تساعد على التغلب على الكوارث الطبيعية من خلال حلول شاملة، فضلاً عن سلامة استخدام التكنولوجيات الحديثة والتقليدية لضمان إنتاج الأغذية وتحقيق الأمن الغذائي في مواجهة حقائق من قبيل تذبذب المحاصيل وخسائر الإنتاجية واحتمال ظهور آفات جديدة وما إلى ذلك بسبيل.

١٢ - السيدة هالبرن (إسرائيل): قالت إنه فيما تتسم التنمية المستدامة بأهمية أساسية بالنسبة إلى تحقيق الغايات الإنمائية للألفية فإن البلدان النامية تواجه عقبات مختلفة في جهودها لزيادة الإنتاجية الزراعية وتخفيف حدة الفقر في الريف ومكافحة الجفاف والتصحر.

١٣ - ومضت تقول إن التقرير الصادر مؤخراً عن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية يوضح أن النمو المتأني من القطاع الزراعي يسهم في القضاء على الفقر بمقدار ضعفي النمو الناجم عن مواقع أخرى. وعليه، فالبحوث الزراعية والتحسينات التكنولوجية في هذا المجال أمر جوهري لرفع الإنتاجية الزراعية وزيادة العائدات على المزارعين مما يؤدي إلى تخفيف حدة الفقر وتلبية احتياجات المستقبل من الأغذية بأسعار معقولة دون حدوث تدهور مطّرد في الموارد الطبيعية. على أن النمو الزراعي لا يتطلب فقط البحوث والتكنولوجيا ولكنه يقتضي كذلك سياسات وطنية ملائمة. وإسرائيل ملتزمة بأن تتقاسم مع البلدان النامية تجربتها في تعزيز الإنتاجية الزراعية وتطوير التكنولوجيات الزراعية وبرامج بناء القدرات.

١٤ - وأوضحت أن تعزيز المشروعات الصغيرة يمثل بدوره وسيلة أخرى من وسائل القضاء على الفقر. وفي هذا الصدد تؤكد إسرائيل على أهمية تمكين المرأة باعتبار أن النساء

ولاية تقضي بالتفاوض مع حلول عام ٢٠٠٩ على إطار شامل لما بعد عام ٢٠١٢. كما يؤكد الاتحاد على الحاجة لإيلاء الاعتبار الواجب للصلوات التي تربط بين تغيير المناخ والتنوع البيئي وبخاصة ما يمكن أن ينجم عن التنوع البيئي نتيجة استراتيجيات الاستجابة لتغير المناخ.

١٩ - ثم أعرب عما يساور الاتحاد الدولي من قلق إزاء عدم التوصل إلى نص يحظى بتوافق الآراء بشأن الطاقة في الدورة الخامسة عشرة للجنة التنمية المستدامة، وقال إنه فيما يسهم خليط الطاقة الراهن في خسارة التنوع البيولوجي وتدهور النظم الإيكولوجية، فإن المجتمع بات على حافة تغيير ملموس في إنتاج الطاقة وأنماط استهلاكها بما يمكن أن يخلق فرصاً تتاح لاستخدام تكنولوجيات جديدة وما في حكمها من ابتكارات. ومن المهم ضمان أن يفرضي العنصر الأخير إلى نظم للطاقة تكون سليمة بيئياً وقابلة للاستمرار اقتصادياً ومنصفة اجتماعياً. ومن شأن عمليات معينة ترتبط بإنتاج الوقود الأحثائي، وخاصة تلك المتصلة باحتثاث الغابات أو تغيير استخدامات الأراضي أن تقضي إلى المزيد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري فضلاً عن عواقب وخيمة بالنسبة إلى التنوع البيولوجي. وعلى ذلك فالأمر بحاجة إلى اتباع مقاييس ومعايير صارمة بالنسبة إلى أنواع الوقود البديلة أخذاً في الاعتبار الكامل نطاق الآثار البيئية والاجتماعية المرتبطة بدورة حياتها الكاملة.

٢٠ - ومضى يقول إن زيادة الجهود المبذولة على كل من الصعيد المحلي والوطني والدولي أمر لازم للتوصل إلى عناصر الطاقة من خطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة. وعليه فإن الاتحاد الدولي يهيب بالحكومات أن تضمن مساهمة لجنة التنمية المستدامة بكل إمكاناتها في دورتها السادسة عشرة المعقودة في عام ٢٠٠٨.

والمشتركة. كذلك فإن مداوات اللجنة الثانية لا بد وأن ترسي أساس المفاوضات المتصلة بترتيبات ما بعد كيوتو في عام ٢٠١٢، كما أن حشد الإرادة السياسية لجميع الأطراف صاحبة المصلحة في إطار عملية متعددة الأطراف، يظل أفضل الطرق من أجل جماعية التخطيط لاتخاذ الخطوات التالية في مجال الاستجابة العالمية لتغير المناخ.

١٨ - السيد كاكار (المراقب الدائم عن الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية): أعرب عن القلق إزاء خسارة التنوع البيولوجي بمعدلات غير مسبوقه قائلاً إن معظم الخدمات الأساسية للنظام الإيكولوجي في الكوكب اعترها التدهور وهي تُدار بأسلوب غير مستدام فضلاً عن استمرار مستويات ثاني أكسيد الكربون في الزيادة بما نجم عن ذلك من آثار وخيمة على مناخ العالم. ومن ثم فإن الحاجة إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال الربط بين عناصرها الأساسية البيئية والاقتصادية والاجتماعية أصبحت أكثر من ماسة من أي وقت مضى. ويحث الاتحاد الجمعية العامة على أن تدعو لاتخاذ إجراءات حاسمة لتنفيذ التزامات التنمية المستدامة من خلال حشد الموارد وبناء القدرات ودمج الاستدامة البيئية ضمن الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية، مع الترحيب بحجم الاهتمام الذي أصبح يوليه المجتمع الدولي في الأشهر الأخيرة إلى التهديد الجسيم الناجم عن تغير المناخ، بما في ذلك المداوات المواضيعية التي عقدها الجمعية العامة والفعالية الرفيعة المستوى التي التأم عقدها بإشراف الأمين العام. ويثني الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية على ما أفضى إليه ذلك من تأكيد على الروابط التي تصل بين تغير المناخ وقدرة البلدان على تلبية الغايات الإنمائية للألفية، معرباً عن الأمل في أن تتطور قوة الدفع السياسية التي خلقتها تلك الفعاليات إلى اتخاذ الإجراءات التي تدعو الحاجة إليها لدى انعقاد المؤتمر القادم المعني بتغير المناخ في بالي. وأهاب بالأطراف أن توافق على

٢١ - وأعرب عن ترحيب الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية بما تم من اعتماد الخطة الاستراتيجية العشرية والإطار المتعلقين بتعزيز تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر، فضلاً عن إدراك الصلات التي تربط بين تعيّر المناخ والتصحر ورفاه البشر. كما يرحّب الاتحاد بالتقدم المحرز في تنفيذ القرارات المتخذة في عام ٢٠٠٦ من جانب مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي فضلاً عن التقدم نحو التوصل إلى نظام دولي بشأن سبل تحقيق وتقاسم المنافع باعتبار أن الأمر الأخير لا غنى عنه في تحقيق المزيد من الاستدامة والعدالة في استخدام التنوع البيولوجي كما يحث الاتحاد الدولي الأطراف على اختتام المفاوضات في أقرب وقت ممكن وقبل حلول عام ٢٠١٠.

٢٤ - ومضى يقول إن باراغواي لديها برنامج وطني للوقود الإحيائي حيث يتمثل الهدف في خلق فرص العمل بالمناطق الريفية وإتاحة مصادر متجددة من المحروقات كبديل لأنواع الوقود ذات الأساس النفطي التي تزداد أسعارها باستمرار.

٢٥ - وأوضح أن إنتاج المحروقات البديلة لا يؤثر في حالة باراغواي على إنتاج الأغذية ولا يفضي إلى مزيد من إفقار سكانها بل على العكس ينجم عنه آثار طيبة بالنسبة للتنمية الاقتصادية للبلاد مع تحسين الظروف الاجتماعية. على أن ذلك لا يتحقق إلا إذا امتلك البلد زمام السيطرة على تكاليف الإنتاج والنقل الباهظة، وفي الوقت نفسه يحافظ على وضعه الإيجابي بوصفه مُنتجاً صافياً للأغذية التي يقدمها إلى البلدان الأخرى فيما يواصل مساهمته الفعّالة في الأمن الغذائي على الصعيد العالمي.

٢٦ - السيد كاميرون غليكنهاوس (بالاو): قال إن التنمية المستدامة تعني بالنسبة إلى بلده أن يتطور بطريقة تحافظ على نُظمه الإيكولوجية الفريدة، وتكفل تقديم الأغذية والخدمات الأخرى، موضحاً أن النظم الإيكولوجية مترابطة بطرق تحفل بالكثير مما يمكن تعلّمه من دروس، وأنها لا تنتهي عند حدود المناطق الاقتصادية الخالصة للبلدان، ذلك أن أعالي البحار تحتوي على ثروة من النظم الإيكولوجية البحرية المعرضة للخطر وهي تدعم الأنواع الأحيائية المختلفة كما تكفل الأغذية لسماك التونة بوصفه العمود الفقري لاقتصادات الكثير من الدول الجزرية. على أن الصيد

٢٢ - ويؤكد الاتحاد الدولي الحاجة إلى إحراز تقدّم بشأن جدول الأعمال الدولي للحكومة البيئية وبخاصة في سياق العملية التشاورية في الجمعية العامة، المتعلقة بالإطار المؤسسي للأنشطة البيئية في منظومة الأمم المتحدة، ونظرها في التوصيات التي أصدرها فريق الأمين العام الرفيع المستوى بشأن الاتساق على صعيد المنظومة بأسرها. ويؤكد كذلك الحاجة إلى تدعيم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه محور القضايا البيئية في منظومة الأمم المتحدة تعزيزاً للتنفيذ على الصعيد الوطني من خلال دعم التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للنهوض بالتنسيق فيما بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف مع جعل التنمية المستدامة عنصراً رئيسياً للإطار الشامل الطموح لأنشطة الأمم المتحدة على النحو الذي استقر عليه الرأي في قرار الجمعية العامة ٥٧/٢٥٣.

٢٣ - السيد بوفيا (باراغواي): قال إن وفده يولي أهمية فائقة للإشارة إلى البيئة بالنسبة للتنمية المستدامة في خطة تنفيذ المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة، وإن باراغواي بوصفها بلداً نامياً غير ساحلي يعتمد اعتماداً فائقاً على واردات أنواع الوقود الأحفوري من أجل نقل منتجاته إلى

٢٩ - وذكر إن الدول النامية الجزرية الصغيرة تُنتج معاً أقل من ٠,٠٢ في المائة من مجموع انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية ولكنها ستكون من أشد البلدان تعرضاً للدمار من جرّاء تغيّر المناخ. وعليه تؤكد بالاو الحاجة المطلقة للتوصل إلى اتفاق بشأن مجموعة من الأهداف المتعلقة بخفض يُقاس كميّاً من الانبعاثات بالنسبة لفترة ما بعد عام ٢٠١٢. وينبغي أن تعكس هذه الأهداف مدى الخطورة الملحة التي تتسم بها الحالة، كما لا بد أن تكون متسقة مع إطار للتخفيف يحمي أشد أطراف الاتفاقية تعرضاً للخطر. ويجب العمل قدر الإمكان على إبقاء تركيز غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي عند مستوى يقل بكثير عن ٤٥٠ جزئاً في المليون من ثاني أكسيد الكربون. كما ينبغي لنظام ما بعد عام ٢٠١٢ أن يخفّف آثار تغيّر المناخ عن كاهل الدول النامية الجزرية الصغيرة، على أساس أن ذلك يشكّل أحد المعايير الرئيسية لمدى كفاءته وفعاليتيه. وخلص إلى القول بأن بقاء بالاو وقدرة العالم على تحقيق التنمية المستدامة أمور تتوقف على الجهود العالمية الجادة التي يتم بذلها في بالي وما بعدها.

٣٠ - السيد الشرقي (الكويت): أثنى على التعاون والتضامن اللذين أبدهما المجتمع الدولي في استجابته الفورية بعمليات إنسانية واسعة النطاق ترمي إلى تخفيف أثر الكوارث الطبيعية، موضحاً أن الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها ومكاتبها اضطلعت بدور فائق في هذا الصدد.

٣١ - ومضى يقول إن الكويت كانت من أوائل الدول التي شاركت في الاستجابة إزاء الكوارث من خلال تقديم المساعدات ضمن إطار ثنائي إلى البلدان والمناطق المتضررة. وعلى مدار السنوات الثلاث الماضية منحت الكويت مئات الملايين من الدولارات إلى البلدان المتأثرة من جرّاء أمواج التسونامي ومن الزلزال الذي ضرب جنوب آسيا وإلى ضحايا إعصار كاترينا. كما قدّمت مئات الآلاف من

بالشبكات التي يتم جرها في قاع البحر يشكل خطراً رئيسياً على تلك النظم الإيكولوجية البحرية المعرضة للخطر حيث يُعد مسؤولاً عن ٩٥ في المائة من الخطر الذي يلحق بشروات البحار. ويتطلب قرار الجمعية العامة ١٠٥/٦١ من الدول ومنظمات إدارة المصايد السمكية الإقليمية اتخاذ التدابير الرامية إلى حماية النظم الإيكولوجية البحرية المعرضة للخطر إزاء هذا الأسلوب من صيد الأعماق. وقد اتخذت منظمة إدارة المصايد الإقليمية في جنوب المحيط الهادئ تدابير مرحلية أفضت إلى حد كبير إلى القضاء على هذه الممارسة غير المستدامة وتحت بالاو الأطراف الأخرى على اتباع نفس النهج.

٢٧ - وأوضح أن بالاو وجزر مارشال وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة) اتفقت على أن تحفظ ٣٠ في المائة من مواردها البحرية الشاطئية و ٢٠ في المائة من مواردها البرية بحلول عام ٢٠٢٠. وهذا المشروع، وهو الأول من نوعه في العالم، يغطي ٦,٧ مليون ميل مربع من مساحة المحيط ليساعد على حماية ٤٦٣ من أنواع الشعب المرجانية. ولن تستطيع البلدان المعنية تحقيق هذه الأهداف بغير مساعدة دولية تأتي على شكل تمويل وخبرات من أجل تحديد المناطق المعرضة للخطر والمطلوب حفظها مع الوقوف على آليات الإنفاذ والحماية.

٢٨ - وتطرّق إلى تغيّر المناخ فقال إنه يشكل تهديداً لوجود بالاو ذاتها. ومع ارتفاع تركيز غازات الاحتباس الحراري، في الغلاف الجوي، ترتفع درجات الحرارة ويعلو منسوب سطح البحر وتزداد درجة الحمضية في المحيطات ومن ثم ابيضاض شعب المرجان. وعليه فظاهرة التساخن العالمي تهدد بتدمير الشعب المرجانية في العالم. مما يعد في حالة بالاو مرادفاً لتدمير البلد ذاته. فالشعب أساسية بالنسبة لاقتصاد بالاو، وحيوية بالنسبة لأمنه الغذائي، وتدميرها من شأنه أن يفضي بالحثم إلى هجرة السكان.

سوف تكون أفدح الآثار ماثلة في المستقبل القريب لأن الارتفاع في منسوب سطح البحر نتيجة الفيضان من شأنه تهديد أشجار المنغروف، وإغراق المناطق الساحلية، وتقويض التنوع البيولوجي، وتشريد السكان وتدمير الممتلكات الصناعية مما يسبب خسائر مالية غاية في الفداحة. وفي المنطقة السودانية - الساحلية تقلص بالفعل الغطاء النباتي في غابات وازا الوطنية، كما انخفض إلى حد كبير الناتج الزراعي والرعوي فضلاً عن ارتفاع الإصابة بأمراض من قبيل الملاريا والحمى الشوكية والتيفود والإسهال والكوليرا. ومع التوغل شمالاً ظلت بحيرة تشاد في تقلص نتيجة تعيير المناخ لدرجة أنها فقدت بالفعل ٩٠ في المائة من مساحة مسطحها الأصلي.

٣٦ - وأردف قوله إن الكاميرون استجابت من خلال تصديق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو، إضافة إلى قيامها بإدراج الأحكام ذات الصلة ضمن استراتيجياتها المتبعة في مجال التنمية المستدامة، وقامت بعد ذلك بتحديد عددٍ من الاستراتيجيات الرامية إلى تخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، إضافة إلى إيجاد وتعزيز الإمكانات والقدرات الوطنية على إدارة آثار التغير المناخي. وفضلاً عن القانون الإطاري المتعلق بالبيئة، تم إعداد خطة للإدارة البيئية، مدعومة من جانب الصندوق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، يضاف إلى ذلك خطة عمل وطنية للتنوع البيولوجي وخطة وطنية أخرى لمكافحة التصحر تم إعدادهما في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٧ على التوالي كما سيتم في القريب العاجل إنشاء مرصد للتغير المناخي.

٣٧ - وفي مجال البيئة أوضح أن الكاميرون أدخلت العمل بالإدارة المستدامة لمواردها الطبيعية وتعكف على إضفاء تعديلات تكنولوجية وعلى توسيع الطاقة الكهرومائية كما ستقوم بتنفيذ عدد من المشاريع بما في ذلك إنشاء محطة توليد

الدولارات على شكل مساعدات مالية إلى عدد من بلدان البحر الكاريبي التي تأثرت من جراء إعصار ولما، وإلى جمهورية كوريا الديمقراطية للمساعدة على مواجهة آثار الفيضان، وإلى باكستان لمساعدة الذين تأثروا بإعصار تاسمين. وهذه المبالغ تم تقديمها دون أي خصم مقابل تكاليف النقل أو التكاليف الإدارية.

٣٢ - ومضى يقول إنه بما أن الكوارث الطبيعية تتزع إلى الازدياد وتتسبب في خسائر فادحة في الأرواح، بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية السلبية وخاصة في البلدان النامية، لا بد من بذل الجهود الرامية للتصدي لتلك الكوارث واحتواء الخطر الناجم عنها. ومن المهم كذلك إنشاء نظام إقليمي فعال للإنذار المبكر.

٣٣ - وخلص إلى القول بأن دولة الكويت سوف تواصل تقديم المعونة على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف، سواء لتخفيف الآثار الفورية الناجمة عن الكوارث، أو في مجال إعادة التعمير، إما من خلال الحكومة أو من خلال منظمات الغوث ومنها مثلاً الهلال الأحمر الكويتي والمنظمات غير الحكومية الأخرى.

٣٤ - السيد تيجاني (الكاميرون): رحب بالمناسبة الرفيعة المستوى المعنية بتغير المناخ التي جاءت كدليل عملي من جانب المجتمع الدولي ليؤكد زيادة وعيه بتلك الظاهرة ومدى التحدي الواسع النطاق التي تنطوي عليه. ولقد قطع المجتمع الدولي التزاماً غير مسبوق ببذل الجهود الرامية إلى حماية الكوكب لصالح أجيال الحاضر والمستقبل.

٣٥ - ومضى يقول إن الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ لاحظ أن أفريقيا، وهي القارة التي سببت أقل تلوث، يمكن أن تكون القارة التي ستعاني أفدح عواقب كارثية من جراء تغير المناخ. ومن ثم ستكون هي الأكثر تعرضاً للآثار لأن الفقر يحد من قدراتها على التكيف. وفي الكاميرون

للدول النامية الجزرية الصغيرة، فإن الدول المعنية لا تملك سوى موارد غير كافية متاحة لهذا التنفيذ.

٤٠ - وخلص إلى القول بضرورة أن يعمد مؤتمر بالي إلى الإفادة من جميع الجهود والالتزامات من جانب المجتمع الدولي، مع ترجمتها إلى اتفاق يأخذ في الاعتبار الشواغل المشروعة التي تساور البلدان النامية وأن يصون البيئة العالمية لصالح أجيال الحاضر والمستقبل.

البند ٥٥ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) (A/62/8، A/62/219 و A/62/339).

٤١ - **السيدة فخر الزمان (باكستان):** تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فقالت إن تحديات التحضر لم تكن ملحةً بأكثر مما عليه الآن ولسوف يواجه نصف البشرية بحلول عام ٢٠٠٧ الحياة في البلدات والمدن للمرة الأولى في التاريخ ولكن بحلول عام ٢٠٣٠ سوف تزيد النسبة إلى الثلثين.

٤٢ - وقالت إن عدد ساكني الأحياء العشوائية الفقيرة في زيادة مطردة ويُقدَّرون حالياً بنحو بليون نسمة في العالم النامي، وأن الغالبية العظمى منهم تفتقر إلى المسكن الآمن وسبل الوصول إلى المياه والمرافق الصحية وإلى الإمداد بالطاقة الحديثة وخدمات جمع النفايات والمخلفات. كما أن التحضر جلب معه نطاقاً واسعاً من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بما في ذلك عدم ملاءمة أنماط الاستهلاك والإنتاج. ولو بقي هذا بغير إصلاح فلنستطيع أن نحمي سبل المعيشة المستدامة للبشر. وعليه، لا بد من إيلاء الاهتمام العاجل لمسألة المستوطنات البشرية المستدامة والمأوى الكافي للجميع وخاصة في ضوء الترابط مع الفقر والعمالة والنقل وتقديم الخدمات الأساسية كالمياه والمرافق الصحية.

الكهرباء بالغاز وسدّ للتخزين ومحطة توليد كهرومائية للطاقة.

٣٨ - كما أوضح أن الحكومة تعمل في المناطق الشمالية والساحلية على مواءمة استراتيجيات التكيف والتخفيف من أجل تنفيذها بواسطة الجمهور والسلطات على السواء، وأن القطاع الخاص والمجتمع المدني ينشطان في المشاركة في عددٍ من المشاريع بما في ذلك مشروع السافانا السودانية بشأن إعادة التشجير والتثقيف البيئي في الشمال وفي أقصى الشمال من الكاميرون. وفي هذا السياق أعيد إطلاق عمليات الساحل الأخضر من خلال برنامج وطني لإعادة التشجير. وعلى المستوى المحلي، وفي سياق التعاون اللامركزي، تعكف الحكومة على تخصيص مناطق من الغابات من أجل الهياكل المجتمعية كوسيلة للمشاركة المباشرة من جانب السكان المحليين في إدارة ما تحت أيديهم من الغابات. كما أن الأنشطة المتصلة باستخدام الموارد المتجددة في غابات حوض الكونغو تثير مسألة إعادة التشجير والتوازن الضروري بين حفظ البيئة والجهود المبذولة لتعزيز النمو الاجتماعي - الاقتصادي.

٣٩ - واستدرك قائلاً إن تنفيذ جميع المبادرات التي ورد ذكرها يقتضي موارد بشرية وتقنية ومالية كبيرة تتجاوز قدرة الكاميرون في ضوء أولوياتها الكثيرة المختلفة. وأعرب عن ترحيب وفده بحقيقة أن مجلس الإدارة/المتددي البيئي الوزاري العالمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعقود في شباط/فبراير ٢٠٠٧ في نيروبي دعا إلى زيادة في المعونات المقدمة إلى أفريقيا في ضوء الظروف والاحتياجات الحقيقية للمنطقة معرباً كذلك عن التقدير لقرار مجلس الإدارة باتخاذ تدابير جديدة تقضي بتخفيف المخاطر التي تواجه صحة البشر والبيئة من جرّاء الزئبق. وفيما يتعلق باستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل للتنمية المستدامة

٤٣ - ومضت تقول إن موئل الأمم المتحدة يعمل بنشاط على مساعدة الدول الأعضاء على تحقيق الغايات الإنمائية للألفية وخاصة فيما يتعلق بالهدف ١٠ المتعلق بالمياه والمرافق الصحية والهدف ١١ المتعلق بترقية مستوى الأحياء الفقيرة. ولا بد من تزويد موئل الأمم المتحدة بالدعم المالي والتقني اللازم لتلبية المتطلبات المتزايدة على المساعدة عند المستويين الوطني والإقليمي. ويضطلع البرنامج بدور مهم في تحقيق التنمية المستدامة ولكن الموارد المرصودة له ما زالت للأسف غير متناسبة مع المهمة المطلوبة منه.

٤٤ - وأوضحت أن استراتيجية حشد الموارد لصالح موئل الأمم المتحدة نجم عنها زيادة مطردة في الموارد على مدار السنوات الست الماضية. ومع ذلك فقد أدى استمرار عدم الإنصاف وعدم التنبؤ بالتمويل في ضوء الخلل في المساهمات المخصصة، فضلاً عن الاعتماد على عددٍ صغيرٍ من المانحين إلى إعاقة قدرة البرنامج على أداء مهمته طبقاً للأولويات الوطنية لبلدان البرنامج. وبرغم الزيادة الإجمالية البالغة ١٠ في المائة من مجموع التبرعات التي تلقاها موئل الأمم المتحدة وقد وصلت إلى ١٢٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٦، فإن هناك تبرعات لم يتم اعتمادها و بقيت عند مبلغ ١٠ ملايين دولار. وفيما أفضت جهود جمع الأموال بكل فعاليتها إلى إعلان تبرعات متعدد السنوات بلغ مجموعه ٥٧,١ مليون دولار لصالح الصندوق الاستئماني للمياه والمرافق الصحية فإن مبلغ ٢٠,١ مليون دولار فقط تم التعهّد به لصالح مرفق ترقية العشوائيات وأصبح من المتعين معالجة قطاع المياه والمرافق الصحية جنباً إلى جنب مع مشكلة ترقية العشوائيات بطريقة متكاملة وخاصة عند مستوى التنفيذ. وقد دعت الدورة الثالثة عشرة للجنة التنمية المستدامة إلى اتباع نهج شامل في هذا المجال.

٤٥ - وأثنت على البلدان التي أعلنت تبرعات متعددة السنوات. وأكدت من جديد على دعوة مجتمع المانحين الدوليين والمؤسسات المالية إلى تقديم الدعم لصالح موئل الأمم المتحدة ومرفقه لترقية العشوائيات، وللصندوق الاستئماني للمياه والمرافق الصحية بزيادة في المساهمات المالية غير المخصصة والممكن التنبؤ بها والمقدمة في موعدها. وعلى الأمين العام أن يزيد الميزانية العادية لموئل الأمم المتحدة، التي لا تبلغ سوى ١٠ في المائة من مجموع المساهمات التي يتم بالفعل تلقيها. وسوف تنظر مجموعة الـ٧٧ والصين بشكل إيجابي في اقتراح الأمين العام في سياق الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩.

٤٦ - ونوّهت بالتقدّم التي تم إحرازه في الدورة الحادية والعشرين لمجلس إدارة موئل الأمم المتحدة حيث أمكن التوصل إلى قرارات بتوافق الآراء بشأن المبادئ التوجيهية المتعلقة باللامركزية وبدعم السلطات المحلية فضلاً عن توجيهات تتعلق بسبل الحصول على الخدمات الأساسية للجميع، وكذلك بتنمية شباب الحضر وحقوق المرأة في الأرض وفي الممتلكات وإمكانية الحصول على التمويل وآلية الصندوق/التمويل الأفريقي بشأن منع قيام العشوائيات أو رفع مستواها. كذلك فإن إقرار برنامج العمل لفترة السنتين والميزانية، فضلاً عن الجهود الرامية إلى دعم برنامج الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية، من شأنهما تيسير التنفيذ الشامل لبرنامج عمل الموئل. أما التطورات المهمة الأخرى فتشمل الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ وعمليات البدء التجريبية الخاضعة لسداد التكاليف لتمويل مساكن الدخل المنخفض والتنمية الحضرية.

٤٧ - وذكرت أن من شأن استجابة ملائمة إزاء المستوطنات البشرية أن تكون سريعة الخطى إذا ما تم بناء كافٍ للقدرات على الصعيدين الإقليمي والوطني. بما يمكن إنجازه جزئياً عن طريق تقاسم التجارب والمشاركة في صوغ وتنفيذ السياسات الإقليمية ضمن سياق برنامج عمل الموئل

٥٠ - السيدة أوفشارنكو (الاتحاد الروسي): قالت إن التعاون الدولي بشأن المستوطنات البشرية يشكل عنصراً مهماً من جدول الأعمال العالمي من أجل التنمية المستدامة، وأيدت دعم موئل الأمم المتحدة بوصفه الهيئة الرئيسية في الأمم المتحدة العاملة في هذا المجال، فضلاً عن تنفيذ جدول أعمال الموئل وأهداف المستوطنات البشرية التي تم صياغتها في إعلان الألفية وفي خطة تنفيذ جوهانسبرغ.

٤٨ - وتطرقت إلى الكوارث التي تقع، سواء كانت طبيعية أو من صنع الإنسان، فقالت إنها تؤدي إلى خفض ملموس للمكاسب التي يتم الحصول عليها في مجال المستوطنات البشرية. وفي ضوء التجربة الثمينة التي حصلها موئل الأمم المتحدة في مجال التأهب وتدابير الانتعاش ينبغي تشجيع المشاركة المبكرة لخبراء المستوطنات البشرية في تقييم ووضع برامج الوقاية وإعادة التأهيل والتعمير لدعم جهود البلدان النامية المتأثرة من جراء الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الإنسانية المعقدة من خلال مشاركتها في اللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الإنسانية وبالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة. وعلى المجتمع الدولي أن يعمل أيضاً على تعزيز نوعية وحجم المساعدة الإنمائية الرسمية وتنظيم نقل التكنولوجيا وبناء القدرات وتعزيز سبل الوصول إلى الأسواق وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر المقدم إلى البلدان النامية مع المساعدة على حل مشاكلها في مجال الديون الخارجية.

٤٩ - وذكرت أنه لا غنى عن قيام المجتمع الدولي بدعم تنفيذ برنامج عمل الموئل لأنه يركز على الجوانب الجوهرية من سبل معيشة البشر وعلى الاحتياجات الأساسية والقضاء على الفقر. كما أكدت على ضرورة أن يضطلع موئل الأمم المتحدة وجميع شركائه الإنمائيين بدور رئيسي في تعزيز جهود البلدان النامية في المجالات الأساسية من أجل تحسين أحوال العشوائيات والحيولة دون نشوئها وتخفيف حدة الفقر في الحضر.

٥٢ - وأكدت أن من اللازم النهوض بإدارة موئل الأمم المتحدة من خلال تحسين عمليات الرصد ومبدأ المساءلة وإدخال آليات تكفل تقييم المشاريع المنفذة في إطار البرنامج ومواصلة تعزيز طرق جمع وتحليل الإحصاءات المتعلقة بالمستوطنات البشرية. ولقد أسهم البرنامج في المناقشات التي

في عالم آخذ في التحضُّر“ مع تنفيذ جدول أعمال المؤئل بطريقة شاملة وفعّالة.

٥٦ - وذكر ألاّ سبيل للقضاء على الفقر إلاّ بالتنمية الاقتصادية التي تخلق الظروف اللازمة لحل مشاكل المستوطنات البشرية. وعلى المجتمع الدولي أن يعمل على تحقيق النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر وتضييق الهوة الفاصلة بين الأغنياء والفقراء. ولا بد لسياسات المستوطنات البشرية وخططها وأولوياتها أن تكون واقعية وملائمة للظروف والقدرات والأحوال الوطنية المحدّدة. وفيما تواجه البلدان المختلفة مشاكل مختلفة، لكن يمكنها أن تتعلّم من خلال تقاسم تجاربها. ولا بد لتنمية المستوطنات البشرية أن تلتزم بمبدأ الاستدامة، كما أن الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والتقدّم الاجتماعي وحماية البيئة والتعامل مع زيادة السكان ونمو المستوطنات البشرية ينبغي تنسيقها. وأشار إلى تطوير وتحسين المستوطنات البشرية وحماية البيئة الطبيعية مؤكداً على ضرورة التكامل بينها بحيث يتسنى للتنمية المستدامة أن تستخدم الموارد والطاقة بكفاءة. وينبغي أن يفهم المجتمع الدولي بالتزاماته المالية والتقنية بما يخلق الظروف المواتية أمام البلدان النامية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبناء قدرته للعمل مع المستوطنات البشرية. كما أن عمليات تطوير المستوطنات البشرية في المناطق الحضرية والريفية مترابطة ومتكاملة في حين ظلت المستوطنات البشرية الريفية تشكل حلقة ضعيفة وتحدياً خطيراً للجهود الرامية إلى التصدي للمستوطنات البشرية في العالم. ومن ثمّ ينبغي تحقيق التزام بين جهود التخطيط الإنمائي الريفي والحضري لتعزيز المزيد من تكامل الاقتصادات الريفية والحضرية وصولاً إلى تنمية متوازنة للموائل البشرية في كلا المجالين على السواء.

٥٧ - وأكد على ضرورة أن بتضافر أفراد المجتمع في التعامل مع المستوطنات البشرية كما ينبغي لحملة التوعية

دارت على صعيد الدورة الخامسة عشرة للجنة التنمية المستدامة وخاصة ما يتصل بقضايا من قبيل الطاقة من أجل التنمية الحضرية المستدامة وقضية تلوث هواء الحضر.

٥٣ - وأوضحت أن بلدها ضاعف مساهمته إلى ميزانية مؤئل الأمم المتحدة منذ عام ٢٠٠٦، وأن ثمة اتفاقاً للتعاون الثنائي بين الاتحاد الروسي ومؤئل الأمم المتحدة بدأ في النفاذ وهذا التعاون سيزداد ويتعزّز مستقبلاً. وأعربت عن تطع وفدها إلى الزيارة التي ستقوم بها إلى الاتحاد الروسي السيدة كيباجوكا المدير التنفيذي لمؤئل الأمم المتحدة للمشاركة في أول منتدى من نوعه للإسكان في روسيا.

٥٤ - السيد ليو يوين (الصين): قال إنه منذ بداية تنفيذ جدول أعمال المؤئل في عام ١٩٩٦ ظل المجتمع الدولي يبذل جهوداً متناسقة للتصدي لقضايا المستوطنات البشرية والبيئة وقد حقق بعض النتائج في هذا الصدد. كما أن الدورة الحادية والعشرين لمجلس إدارة مؤئل الأمم المتحدة اعتمدت الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ التي رسمت أهدافاً وطرحت رؤى لمستقبل تنمية المستوطنات البشرية.

٥٥ - وأوضح أن هناك مشاكل من قبيل حالات النقص في المساكن وقصور البنى الأساسية والافتقار إلى موارد الطاقة وتدهور البيئة وضعف قدرة التعامل مع الكوارث. وتلك المشاكل ما زالت تمثل تحديات خطيرة تواجه الكثير من البلدان النامية. ومع نهاية السنة الحالية يُتوقع أن يزيد عدد سكان الحضر على عدد سكان الريف وثمة مشاكل حضرية من قبيل الفقر والبيئة وإدارة الأراضي والموارد المائية والمرافق الصحية والعشوائيات أصبحت تمثّل شواغل جديدة. ولا بد من أن يؤخذ في الاعتبار عوامل معيّنة بحيث يمكن التعجيل بإنجاز الهدف المزدوج الذي وضعه مؤئل الأمم المتحدة وهو ”المأوى الكافي للجميع“ و”المستوطنات البشرية المستدامة

٦٠ - وأوضح أن الهند ظلت تعمل باستمرار على إشراك السلطات المحلية في صنع القرار وفي التنفيذ وتمكين السلطات المحلية من تمثيل جميع قطاعات المجتمع. وقد أطلقت مؤخرًا برنامجاً متكاملًا لتعزيز التنمية الحضرية المستدامة وتشمل أهدافه تقديم سبع خدمات أساسية إلى الفقراء: حيازة الأراضي، والمأوى الزهيد التكاليف والمياه والمرافق الصحية والتعليم، والخدمات الصحية والضمان الاجتماعي. وهناك كذلك عدد من البرامج التي تعزز الإسكان الزهيد التكاليف بالمناطق الريفية. وذكر أن مشكلة الإسكان ترتبط ارتباطاً وثيقاً بهدف القضاء على الفقر وأن السياسات والبرامج الحكومية تركز بالذات على تحسين العمالة بالمناطق الريفية. وفي إطار التعاون بين بلدان الجنوب ظلت الهند تتقاسم التكنولوجيا الملائمة وخاصة في ميدان التشييد الفعّال من حيث التكاليف والملائم للبيئة والمقاوم للكوارث. كما استضافت الهند الدورة الأولى للمؤتمر الوزاري لآسيا والمحيط الهادئ المعني بالإسكان والتنمية الحضرية في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

٦١ - السيد ميتالنتسا (بيلاروس): قال إن بلده ينظر إلى موئل الأمم المتحدة بوصفه شريكاً مهماً في جهوده لتحسين الأحوال المعيشية في المستوطنات البشرية، وإن بيلاروس تعمل حالياً على تصميم وتنفيذ برامج لتحويل المستوطنات البشرية الصغيرة التي لها قدرة إتمائية محدودة إلى قرى وبلدات زراعية وصناعية تتمتع بمستويات كافية من المساكن ومن البنى الأساسية والاجتماعية والإنتاجية، وأن البرامج تشمل عناصر لتهيئة الظروف التي تقوم فيها الأعمال التجارية الصغيرة فضلاً عن استخدام التكنولوجيات التي من شأنها حفظ الموارد ومواءمة البيئة في تشييد المساكن والمنافع مع النهوض بالمستوطنات البشرية التي تضررت من جراء كارثة تشيرنوبيل. ودعا موئل الأمم المتحدة إلى النظر في تقديم

أن تشجّع مشاركة الجمهور العام. وينبغي كذلك استكشاف نماذج التعاون التي تضم مختلف القنوات والشركاء مثل الحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية والقطاعات الخاصة والنساء والشباب. وذكر أن الحكومة الصينية تولي أهمية كبيرة لتطوير المستوطنات البشرية وأنها عملت على الوفاء بالتزاماتها التي تعهدت بها في الموئل الثاني وفي الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالمستوطنات البشرية. وانطلاقاً من المشاركة مع الحكومات المحلية والمشاريع التجارية وجماعات المجتمع المدني والسكان المحليين، واتساقاً مع مفهومها الذي يركز على البشر في التنمية، ما برحت الحكومة الصينية تعمل على تدعيم التنمية المتكاملة والمتوائمة للمناطق الريفية والحضرية وللإقتصاد والمجتمع وللإنسان والطبيعة. وقد اتخذت إجراءات حازمة لتحسين المستويات المعيشية لشعبها وخلق بيئة آمنة وصحية ومریحة للمعيشة بالنسبة لأفرادهم.

٥٨ - وقال إن متوسط مساحة السكن لكل شخص في الصين زاد في المناطق الحضرية والريفية، فضلاً عما بُذِل من جهود لتحسين بيئة المعيشة، وقد رُصدت جوائز لتكريم المُدن والبلدات والهيئات والأفراد الذين يساهمون في التنمية الحضرية المستدامة وتنفيذ الموئل البشري في الصين. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ سوف تعقد في نانجنگ بالصين الدورة الرابعة للمنتدى العالمي للحضر لبحث في موضوع التحضر المتوائم.

٥٩ - السيد جهلوت (الهند): أعرب عن ترحيبه باعتماد الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ لموئل الأمم المتحدة متطلعاً إلى التكبير بتنفيذ خطط تعبئة الموارد. وقال إن الهند سلّطت الأضواء باستمرار على أهمية تمويل الإسكان للفقراء معرباً عن الأمل في أن يقدم موئل الأمم المتحدة التمويل الطويل الأجل لصالح مؤسسات التمويل المحلية.

وفي ضوء التوجيه والدعم من جانب السلطات الحكومية المركزية والمحلية فضلاً عن المنظمات غير الحكومية. ويركز البرنامج على الالتزامات التي تم التعهد بها في جدول أعمال المؤئل وعلى الغايات الإنمائية للألفية وخاصة ما يتعلق بتحسين فرص حصول الأحياء العشوائية الفقيرة على مياه الشرب والمرافق الصحية وضمان الحيازة ودمج المنظورات الجنسية في الخطط والسياسات.

٦٥ - وخلصت إلى القول بأنه مع المساعدات المقدمة من المانحين تعكف الحكومة أيضاً على إدارة عدد من مشاريع الإمداد بالمياه ومرافق الصرف الصحي. وبدعم من مؤئل الأمم المتحدة أعدت الحكومة برنامجاً إدارياً للتنمية يستغرق عشر سنوات ويغطي جميع القطاعات الرئيسية. كما أعربت عن استعداد سري لانكا لتعزيز تعاونها مع البلدان الأخرى في ميدان تنمية المستوطنات البشرية.

٦٦ - السيد تيشومي (إثيوبيا): قال إنه بغير استثمارات طائلة يتم رصدتها في مجال الإسكان والتنمية الحضرية على مدار العقدين القادمين، فإن سكان الحضر في العالم النامي سوف يظلون في حالة حصار دائمة ليسقطوا في مصيدة الفقر الحضري الذي يتفاقم من جرّاء سوء حالة المساكن والمرافق الصحية وتردّي المستوى الصحي ونقص التغذية وانخفاض الإنتاجية. ومن المتوقع أن يرتفع نصيب أفريقيا من سكان الحضر في العالم إلى ١٧ في المائة بحلول عام ٢٠١٥ حيث يرجع ذلك جزئياً إلى الهجرة من الريف إلى الحضر بسبب تدهور الإنتاجية الزراعية ونقص فرص العمل وتدني البنى الأساسية العمرانية والاجتماعية فيما يرجع أيضاً إلى الزيادة الطبيعية في السكان.

٦٧ - ومضى يقول إن إثيوبيا التي تضم ١٣ مليون نسمة من سكان الحضر تواجه جميع المشكلات المرتبطة بسرعة التحضر. وفي معرض الاستجابة نفذت الحكومة سياسة

مساعدة تقنية إلى بيلاروس من أجل تصميم وتنفيذ تلك البرامج.

٦٢ - السيدة هاليادي (سري لانكا): قالت إن التوسع السريع للمدن خلق تحديات صعبة أمام الكثير من البلدان النامية التي تحاول جاهدة أن تحقق التنمية المستدامة في ميدان المستوطنات البشرية، حيث أن ٣٠ في المائة من سكان العالم في الحضر باتوا بالفعل يعيشون في مناطق عشوائية، وحيث تزداد أعدادهم بسرعة ومن ثم يُصبح إنجاز الهدف المزدوج الذي يتوخاه المؤئل الثاني أمراً بالغ الإلحاح.

٦٣ - ومضت تقول إن الغايات الإنمائية للألفية تشمل أهدافاً محدّدة زمنياً وتقضي بتحسين حياة ما لا يقل عن ١٠٠ مليون من ساكني الأحياء العشوائية الفقيرة وتزويدهم بسبل الحصول على المياه الصالحة للشرب. وذكرت أن حكومتها ملتزمة بتحقيق هذه الأهداف وقد أطلقت عدداً من البرامج الرامية إلى النهوض بما يصل إجماليه ١,٣ مليون وحدة سكنية، وإن برامج الإسكان الممولة من الدولة تولى اهتماماً خاصاً إلى احتياجات سكان المستوطنات الناقصة الخدمات بتقديمها الهياكل الأساسية والمرافق البيئية إضافة إلى المساكن. كما أن الحكومة استهلّت برنامجاً لإنشاء مساكن جديدة في كل قرية منقوصة الخدمات يواكبها برامج لتنمية سبل المعيشة فضلاً عن أن استراتيجية الحكومة في تخفيف حدة الفقر انطلقت من خلال تقديم مساكن زهيدة التكاليف ومرتفعة النوعية لفئات محدّدة بين أفقر الفقراء. ومن في ذلك عمال المزارع ومجموعات الصيادين ومجموعات الذين تشرّدوا بفعل الكوارث.

٦٤ - واستطردت قائلة إن برنامج تحسين المستوطنات الحضرية ساعد سكان المستوطنات الحضرية الناقصة الخدمات على تحسين البنى الأساسية الاجتماعية والبيئية التي تخدمهم في ظل قيادة منظمات ذات قاعدة مجتمعية في كل مستوطنة،

الخطوات الكثيرة بما في ذلك التمويل المستدام وتحسين دمج
غايات البرنامج ضمن مسار العمليات الإنمائية. كما أن
النجاح سوف يتوقف على إتاحة الأموال الكافية والمضمونة
وعلى توعية المؤسسات المالية وغيرها من مقدمي الائتمان بما
في ذلك الهيئات الخيرية بالقضايا ذات الصلة. وعلى
الحكومات أن تتعهد بدورها برصد بنود في الميزانية لكي
تكفل تنفيذ جدول الأعمال بما يتيح للفقراء أن يحصلوا على
الموارد المالية.

٧٠ - وأكد على ضرورة أن يتم الربط بين استخدام
الموارد وبين الاستراتيجيات العملية بما من شأنه تيسير تنفيذ
جدول الأعمال. كما أن ما أتخذ مؤخراً من قرارات مرموقة
في الدورة الحادية والعشرين لمجلس إدارة موئل الأمم المتحدة
سوف يثبت بغير شك أنه كان أمراً جوهرياً في هذا
المضمار. وأكد كذلك على ضرورة المواءمة بين دور موئل
الأمم المتحدة وبين الاحتياجات المحددة من المساكن للبلدان
المستفيدة. وعلى ذلك لا بد أن يعمل الموئل مع الحكومات
على تحديد السياسات والاستراتيجيات الملائمة لحل مشاكل
التحضر غير المنظم مع التركيز على تنفيذ مشاريع الإسكان
الوطنية بدلاً من الترويج لمشاريعه الخاصة. وعلى الصعيد
الإقليمي لا بد لموئل الأمم المتحدة أن يبني شراكات وطنية
ومحلية فعّالة، وأن ينشئ شبكة معلومات إقليمية لتسهيل
تقاسم التجارب وأفضل الممارسات. كذلك ينبغي أن يؤدي
مكتب البرنامج الإقليمي دور العامل الحفاز المساعد على
اتخاذ الإجراءات الوطنية، أو دور منتدى الحوار بشأن
استراتيجيات تحسين أحوال الحضر، فيما ينبغي أن تخدم
الغايات الإنمائية للألفية بوصفها مؤشرات لتقييم مبني على
النتائج في جميع أنحاء المنطقة ذات الصلة. وفيما يثني وفده
على موئل الأمم المتحدة بفضل مساهماته إلى البلدان المتضررة
من جرّاء الكوارث الطبيعية فإن وفده يهيب بالموئل أن
يضاعف جهوده في هذا المجال.

للتنمية الحضرية تقصد إلى تقديم الخدمات العامة بكفاءة
وتكامل التنمية الريفية وتعزيز الفرص الاقتصادية التي تخلق
الوظائف وتنشيط الديمقراطية التشاركية. وبالإضافة إلى ذلك
تم توسيع الخطة الوطنية الخمسية لكي تشمل التنمية الحضرية
وبرامج الحكم الرشيد إلى جانب الإسكان والمدارس
والمكتبات ومراكز الشباب ومرافق الرياضة التي يتم إنشاؤها.
وفيما يمثل الحكم الرشيد جانباً من جوانب السياسة التي
تركز على إدارة الأراضي والبنى الأساسية والإدارة المالية
والتخطيط الإنمائي وتنمية المؤسسات والموارد البشرية، إضافة
إلى المشاركة الجماهيرية وإصلاح العدالة، فإن إثيوبيا
استفادت من مبادرة مدن بغير عشوائيات. ثم أعرب عن
الأمل في أن يشارك موئل الأمم المتحدة الحكومة في مهمة
تحسين الأحوال المعيشية لملايين سكان العشوائيات في البلاد.

٦٨ - وأشار إلى أن برنامج عمل الموئل يدعو إلى تعزيز
التعاون في مجالات نقل التكنولوجيا وتبادل المعارف
والخبرات بما يحقق أهداف إتاحة المأوى للجميع والتحضر
المستدام. وفي هذا السياق تدعو إثيوبيا المجتمع الدولي إلى
المساهمة في الصندوق الاستئماني للمياه والمرافق الصحية
ومرفق النهوض بالعشوائيات وصندوق التعاون التقني
الاستئماني بما يتيح لموئل الأمم المتحدة أن يساعد البلدان
النامية على توفير المأوى والخدمات الأساسية الكافية.

٦٩ - السيد ثريات (إندونيسيا): قال إن جدول أعمال
الموئل لم يفض إلى اختفاء الأحياء الفقيرة العشوائية، بل مع
التقدم الاقتصادي وتوسع المدن ظلت العشوائيات تزداد،
كما أن العولة أدت إلى تعميق وتعجيل عملية التحضر مع ما
صاحب ذلك في كثير من الأحيان من نتائج سلبية. لهذا فإن
المحرومين من المأوى في العالم وصل عددهم الإجمالي حالياً
إلى أكثر من ١٠٠ مليون نسمة مما يشكل تحدياً رئيسياً
للتنمية الاجتماعية. وقد اتخذت خطوات كثيرة لتنفيذ جدول
الأعمال. ولكن يظل الأمر بحاجة إلى اتخاذ المزيد من

المقبل المقرر عقده في الصين سوف يختبر الإرادة السياسية من جانب الحكومات. وعندما يتعلق الأمر بالعنف الاجتماعي لا بد من إقامة الشراكات مع الشباب من أجل تصميم وتنفيذ البرامج التي تتصل بهم. ولسوف يسر الاتحاد الدولي كذلك أن يتقاسم نتائج تعاونه مع سائر مكاتب ووكالات الأمم المتحدة فيما يتصل بحالات الهجرة التي أسهمت إلى حد بالغ في ظاهرة التحضر.

البند ٥٦ من جدول الأعمال: العولمة والاعتماد المتبادل
(A/C.2/62/2)

(أ) العولمة والاعتماد المتبادل (A/62/71-E/2007/46، A/62/216 و A/62/303).

(ب) العلم والتكنولوجيا (A/62/136).

(ج) منع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الأصول المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأموال إلى بلدانها الأصلية على وجه الخصوص تماشياً مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (A/62/116، A/62/85 و CAC/COSP/2006/12).

٧٤ - السيد سيث (مدير مكتب الدعم والتنسيق في المجلس الاقتصادي والاجتماعي): عرض تقرير الأمين العام بشأن أثر الالتزامات والسياسات والعمليات الدولية على نطاق وتنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية (A/62/303) قائلاً إن العولمة أثارت الآمال والمخاوف على حد سواء حيث أفاد منها كثير من البلدان بينما عانت بلدان أخرى من آثارها السلبية. إلا أن كل فرد يمكن أن يفيد إذا ما أمكن التصدي للتحدّي المتمثل في التقاسم المنصف لأعبائها وخيراتها.

٧٥ - ومضى يقول إن محور التقرير المطروح للنظر يتمثل في أثر العوامل الخارجية على قدرة صنع السياسات المحلية، وإن التقرير يقترح سُبُلًا لتكثيف السياسات حسب الظروف

٧١ - السيدة أرماني سيكي (الاتحاد الدولي، لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر): قالت إن الاتحاد يعالج مسألة المأوى الكافي للجميع حيث يتم ذلك أساساً في سياق ما يحدث من كوارث وخاصة تلك التي تتعلق بتغير المناخ. وفي مؤتمره الدولي المقبل سوف يتناول الاتحاد الدولي نتائج المخاطر البيئية بما في ذلك تغير المناخ وي طرح فرصاً لشراكة الحكومات مع الاتحاد.

٧٢ - ومضت تقول إن تقديم المأوى في حالات الطوارئ في غمار الكوارث الطبيعية تطلّب اتخاذ تدابير لزيادة قدرة الاتحاد الدولي في مجال تقديم المأوى مع دعم قطاع المأوى الأوسع نطاقاً. كما أن الاتحاد الدولي اتخذ ترتيبات تعاونية مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وموئل الأمم المتحدة، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات البحوث من أجل تعزيز المزيد من إمكانات التأهب والتنبؤ على الصعيد العالمي.

٧٣ - وأوضحت أن الاتحاد الدولي قدّم دعمه كذلك لوكالات المأوى الجديدة والقائمة وللشبكات العاملة والمؤسسات البحثية والمناخين في هذا المجال فضلاً عن مبادرات تعاونية رئيسية لتعزيز القطاع. وقد أُتخذت مؤخراً خطوات ترمي إلى دعم مشاركة القطاعات الإنسانية والتجارية مع الإفادة مما يمكن الحصول عليه من الموارد المالية والتقنية. وقام الاتحاد الدولي بتعزيز إمكانات تخطيط التأهب الوطني لكي تشمل تحديد مساعدة قطاع المأوى من جانب العناصر الإنسانية الفاعلة كجزء من عمليات استجابة الدول إزاء الكوارث، وأقام مجاميع للمأوى في حالات الطوارئ في عدد من البلدان النامية، كما قدّم الأدوات والمواد الأساسية والمعلومات بشأن تقنيات البناء. وأوضحت أن تحدي كفاءة المأوى الكافي للجميع، حتى فيما يتجاوز سياق الكوارث، هو أمر مسلّم به على نطاق عالمي شامل ولا بد من التصدي لظاهرة التحضر بصورة شاملة، وأن منتدى الحضر العالمي

للمشاركة في اقتصاد المعرفة، أو التي لم تتمكن من الاستثمار في بناء قدرة من هذا القبيل، سوف تتعثر خطاها على الطريق، ومن واجب صانعي السياسات في العالم النامي أن يتصدوا لمعالجة هذه المشكلة.

٧٨ - وأوضحت أن لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية اتخذت في دورتها العاشرة خطوات ترمي إلى حشد مشاركة جميع الأطراف صاحبة المصلحة بما في ذلك المنظمات غير الحكومية وهيئات الأعمال التجارية. وبوصفها محور الاتصال على مستوى مجمل منظومة الأمم المتحدة من أجل متابعة مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، فقد اعتمدت اللجنة في آيار/مايو ٢٠٠٧ برنامج عمل متعدد السنوات يكفل دعم اللجنة للقيام بذلك الجهد وتعزيز أعمالها المتصلة بالفقرة ٦٠ من نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. ومن شأن برنامج العمل أن يتيح للجنة أيضاً الحفاظ على دورها الفريد بوصفها منتدى عالمياً لتدارس مسائل العلم والتكنولوجيا.

٧٩ - وأوضحت أن تقرير الأمين العام يسلط الضوء على بعض أعمال الأونكتاد في مجال العلم والتكنولوجيا، وأن استعراضات سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار تقصد إلى مساعدة البلدان النامية على تحديد السياسات والتدابير التي من شأنها دمج العلم والتكنولوجيا ضمن استراتيجياتها الإنمائية الوطنية وأن تعمل بوصفها أدوات فعّالة لتلبية إحدى الغايات الإنمائية للألفية. ويجري حالياً الانتهاء من الاستعراض بالنسبة إلى كل من أنغولا وموريتانيا مع بدء هذا الاستعراض بالنسبة إلى كل من موريشيوس وغانا. وفي أفريقيا تمت الاستعراضات بالتعاون مع مكتب العلم والتكنولوجيا التابع للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

المحلية والخارجية المتغيرة لدعم القدرات لدى البلدان النامية من أجل التنبؤ بالآثار الناجمة بالنسبة لسياسات الاقتصاد الكلي والسياسات التجارية، وتعزيز القدرة المؤسسية لدى البلدان النامية على أن تفهم بصورة كاملة الآثار المترتبة على الالتزامات والعمليات الدولية، مع تمكينها من المشاركة الفعّالة في عمليات صنع القرار على الصعيد العالمي. وكل هذا يتطلب بوضوح مساعدة المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة.

٧٦ - وحث اللجنة على أن توفر التوجيهات الواضحة فيما يتعلق بمحو تركيز التقرير الذي سوف يقدمه الأمين العام إلى الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة بغية اعتمادها قراراً تنفيذي المنحى من شأنه المساعدة على إضاءة جانب من الصورة التي يكتنفها التعقيد موضحاً أن الأمانة العامة على استعداد لتقديم المساعدة المطلوبة في هذا الشأن.

٧٧ - السيدة **كران نغوين** (المديرة، شعبة تسخير خدمات البنية الأساسية لتحقيق كفاءة التنمية والتجارة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)): عرضت تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة فيما يتعلق بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (A/62/136) فقالت إن أشواط تقدم العلم والتكنولوجيا التي تحققت في المجالات الجوهرية بالنسبة لرفاه البشر أدت إلى زيادات ملحوظة في الإنتاجية وفي دخل الفرد في كثير من البلدان، وكانت أمراً محورياً بالنسبة لتحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية. ومن أجل بناء قدرات راسخة في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار تعمل حكومات البلدان النامية على استثمار المزيد من الموارد في البرامج الإنمائية مستهدفة تلك القدرات ثم تتجه نحو المنظمات الدولية والإقليمية طلباً للمشورة في مجال السياسات والبرامج. كما أن المنظمات تسعى من جانبها إلى تحسين قدراتها المؤسسية على الاستجابة لذلك الأمر. ومع هذا فإن البلدان التي تفتقر إلى المهارات والبنى الأساسية

٨٠ - وتطّرت إلى مشروع "الاتصال مع أفريقيا" وهو شراكة تم إنشاؤها في عام ٢٠٠٤ بالتعاون مع المركز السويسري لتكنولوجيا المعلومات، وذكرت أنها تهتمّ التدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال للمهندسين والتقنيين والمدرسين في أقل البلدان نمواً بأفريقيا.

٨١ - وخلصت إلى القول أن من المواضيع الفرعية للأونكتاد الثاني عشر "تعزيز بيئة التمكين على جميع الأصعدة لدعم القدرة الإنتاجية والإدارة والاستثمار: تعبئة الموارد وحشد المعرفة لأغراض التنمية" وهذا المشروع سوف يتناول مجالات السياسة التي يلزم التعامل معها من أجل تمكين المزيد من البلدان النامية من الاستفادة من عولمة المعرفة والتكنولوجيا.

٨٢ - السيد فيلاسييس (رئيس قسم اتفاقيات الجريمة، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة): عرض تقرير الأمين العام بشأن منع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الأصول المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادةها إلى بلدانها الأصلية (A/62/116) وتقرير مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (CAC/COSP/2006/12) فقال إنه قد طرأت تطورات ملموسة فيما يتعلق بالحرب ضد الفساد منذ إنجاز تقرير الأمين العام، وإن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ما زالت تحظى بالتزام سياسي قوي من جانب الدول الأعضاء على نحو ما تشهد به حقيقة أن هناك ١٠٣ من الدول الأطراف تضمها الاتفاقية إضافة إلى ١٤٠ من الدول الموقعة عليها.

٨٤ - ثم تطرق إلى الفريق الحكومي الدولي العامل المفتوح العضوية المعني بالمساعدة التقنية والتابع للمؤتمر، وإلى حلقة عمل التعاون الدولي بشأن المساعدة التقنية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي عقدها المكتب في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، موضحاً الموافقة على ضرورة إدراج الاتفاقية ضمن برامج المساعدة الإنمائية ذات الصلة، على أن تُشكّل جزءاً لا يتجزأ من برامج الحوكمة الشاملة. كما أن الفريق العامل أوصى كذلك بإعداد استعراض شامل لاحتياجات وبرامج المساعدة التقنية مما ينبغي إتاحتها للمؤتمر من أجل مساعدته على أداء دوره كمنسق وميسر لهذه المساعدات.

٨٥ - وذكر أن الفريق الحكومي الدولي العامل المفتوح العضوية المعني بإعادة الأصول أوصى في آب/أغسطس ٢٠٠٧ بوضع أدوات عملية من أجل استعادة الأصول. بما في ذلك قاعدة بيانات للتشريعات والقرارات القضائية، وأن الأمر انطوى على مواصلة تحليل الأطر القانونية والتنظيمية

٨٣ - ومضى يقول إن مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية مكافحة الفساد ضم برنامج عمل طموح حيث أثبت قدرته على الاضطلاع بولايته الشاملة والتوصل إلى قرارات سياسية هامة. وفي دورته الأولى، المعقودة في كانون الأول/ديسمبر

تحت الدول الأعضاء بقوة على اتخاذ القرارات في تلك الدورة بتوافق الآراء وأن تبذل قصارها لتنفيذ الاتفاقية.

٨٨ - السيد ديبارا (وكيل الأمين العام والممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة): قال إنه برغم الالتزامات المتعهد بها إزاء أقل البلدان نمواً في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، وفي إعلان برنامج عمل بروكسل لأقل البلدان نمواً للتعهد ٢٠٠١-٢٠١٠، ولدى الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالاستعراض العالمي لمتصف المدة لتنفيذ برنامج العمل لأقل البلدان نمواً، ولدى انعقاد المؤتمر الوزاري لأقل البلدان نمواً بشأن موضوع "جعل العولمة مفيدة بالنسبة لأقل البلدان نمواً"، فإن تلك البلدان ما زالت مهمشة بعيداً عن المسار الرئيسي للعملية الإنمائية، ولم تستطع أن تفيده بصورة كاملة من العولمة بسبب العقبات المتأصلة في صميم اقتصاداتها فضلاً عن ضعف قدرتها التنافسية والقواعد إلى جانب السياسات التمييزية المتعددة الأطراف التي تنظم التجارة والاستثمار والتمويل والهجرة والعمل.

٨٩ - وأوضح أن أقل البلدان نمواً كانت تضم في عام ٢٠٠٥ ما يقرب من ١٢ في المائة من سكان العالم ولكنها لم تكن تشكل سوى نسبة ٠,٦٩ في المائة من الناتج العالمي. وقدم إحصاءات توضح أن نصيب أقل البلدان نمواً في تجارة العالم لم يكد يطرأ عليه أي تحسن على مدار السنوات بسبب الحواجز الجمركية إضافة إلى حقيقة عجزها عن الاستفادة المموسة من الترتيبات المتخذة في إطار نظام الأفضليات المعمم، وهو ما يعزى إلى حد كبير إلى القيود التي تكتنف جانب الطلب وإلى قواعد المنشأ المشددة التي تؤثر على المعايير المطبقة على الملابس وكذلك المعايير الصحية والنباتية الصحية المطبقة على المنتجات الغذائية.

مع إصدار كتيب في هذا الخصوص. كما أن الفريق سلط الضوء أيضاً على أهمية التعاون الوثيق بين الوكالات ذات الصلة، وعلى مسؤولية القطاع المالي، وأوصى بإنشاء شبكة عالمية من نقاط الاتصال من أجل استعادة الأصول على أن تجتمع سنوياً. كما عمل المكتب بصورة وثيقة مع المصرف الآسيوي للتنمية، ومع معهد بازل المعني بالحوكمة، ومع البنك الدولي من أجل مواءمة وتنسيق المبادرات ذات الصلة.

٨٦ - وأوضح أنه عقب ما تم في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، حين عمل المكتب والبنك الدولي على إطلاق مبادرة استعادة الأصول المسروقة، فقد واصل الشريكان تشكيل برنامج العمل المشترك وتعريف أهداف وهيكل المبادرة التي لا بد وأن تركز على بناء القدرات من خلال جملة أمور منها مساعدة البلدان النامية على دعم هيئات التقاضي التابعة لها واتخاذ ما يلزم حتى تصبح قوانينها ممتثلة للاتفاقية. كما ستعمل على جعل المراكز المالية متسقة مع قوانين ونظم مناهضة غسل الأموال مع دعم القدرات وتعزيز التعاون بين وحدات الاستخبارات المالية في طول العالم وعرضه، واستكشاف الأشكال المبتكرة للمساعدة التقنية القصيرة الأجل من أجل اتخاذ إجراءات التقاضي المعقدة والواسعة النطاق إضافة إلى تركيز ينصب على بناء القدرات. وسوف يوجه المبادرة أصدقاء مبادرة إعادة الأرصد المسروقة، وهي فريق استشاري يضم أفراداً من ذوي الخبرة والنفوذ من البلدان المتقدمة والنامية، مع الدعوة إلى تنفيذ أحكام إعادة الأرصد التي تنص عليها الاتفاقية فضلاً عن الدعوة للتعاون بين البلدان.

٨٧ - وخلص إلى القول بأن الزخم السياسي المتولد عن الاتفاقية كان قوياً للغاية، وإن محصلة الأعمال التي اضطلع بها الفريقان العاملان المشار إليهما تبرر شعوراً من التفاؤل بأن مؤتمر الأطراف سوف يحقق تقدماً ملموساً فيما يتعلق بتنفيذها في الدورة الثانية للمؤتمر. وعلى الجمعية العامة أن

٩٣ - وتطرق إلى تحويلات العمال المهاجرين موضعاً أنها تشكل ثاني أكبر مصدر للتدفقات المالية إلى أقل البلدان نمواً. ويلفت النظر أنه منذ عام ١٩٩٠ فإن التحويلات من بلدان الجنوب إلى أقل البلدان نمواً فاقت التحويلات المتأتية من الشمال إلى الجنوب. ويرجع ذلك أساساً إلى عنصر التقارب الجغرافي وإلى الروابط المجتمعية مع البلدان النامية الكبيرة مثل الهند وجنوب أفريقيا والمملكة العربية السعودية. وقد ظلت الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر مصدر منفرد للتحويلات إلى أقل البلدان نمواً، كما أن تحويلات كبيرة تدفقت إليها من منطقة الاتحاد الأوروبي ومع ذلك فكثيراً ما أدت الهجرة من أقل البلدان نمواً إلى خسارة ملموسة في العمالة الماهرة.

٩٤ - وأوضح أن تحقيق الأهداف والغايات الطموحة التي تقصد إلى تخفيف حدة الفقر والجوع في أقل البلدان نمواً على النحو الذي تم إقراره في الغايات الإنمائية للألفية وفي برنامج العمل لأقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ يتهدده خطر جسيم ذلك لأن العولمة المستدامة تدعو إلى المزيد من تقديم الدعم الدولي إلى أفقر دول العالم وخاصة لمساعدتها على بناء القدرة الإنتاجية والهياكل الأساسية المادية وتعزيز التعليم والابتكار التكنولوجي ووضع التجارة في المسار الأساسي لاستراتيجياتها الإنمائية. كما أن العولمة الشاملة تدعو إلى زيادة التعبير عن الرأي وزيادة المشاركة من جانب أفقر البلدان في المحافل المتعددة الأطراف وإلى الأخذ بنظم مفتوحة ومنصفة ومستندة إلى القواعد ويمكن التنبؤ بها وليست تمييزية ومتعددة الأطراف من الناحية المالية والنقدية والتجارية فضلاً عن أن العولمة المستدامة والشاملة تقتضي مساحة أوسع من السياسات بالنسبة لتلك البلدان مع توسيع إطار تملكها لتنميتها الوطنية.

٩٥ - السيدة فخر الزمان (باكستان): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فقالت إن كثيراً من البلدان النامية،

٩٠ - ومضى يقول إنه برغم أن التجارة بين بلدان الجنوب تُشكل ٤٠ في المائة من صادرات البلدان النامية و ١١ في المائة من التجارة العالمية، وأنها هيأت فرصة لزيادة عوائد الصادرات لكن كثيراً من أقل البلدان نمواً لم تتمكن من الاستفادة من هذه التجارة. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الحواجز التي تحول دون دخول أسواق البلدان النامية. وفضلاً عن ذلك فالافتقار للتقدم في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف يمكن أن يفضي إلى المزيد من انتشار اتفاقات التجارية الإقليمية التي يوجد منها بالفعل عدد كبير في الجنوب. مما يخلق "صحناً من الإسباجيتي" يجسد تضارب قواعد المنشأ والضرائب التجارية التمييزية.

٩١ - وأشار إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً فقال إنها زادت زيادة طائلة منذ عام ١٩٩٠ ولكنها تركزت أساساً في صناعات النفط والتعدين واتجهت إلى عدد قليل جداً من البلدان. وأكد أن اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر أمر بالغ الصعوبة بالنسبة للكثير من أقل البلدان نمواً نظراً لهشاشة أنظمتها السياسية وضعف أطرها التنظيمية والقانونية وضعف مؤسستها وسوء البنى الأساسية على صعيدها فضلاً عن قلة أرصدها من رأس المال البشري والتخلف النسبي للقطاع الخاص والأسواق المحلية فيها.

٩٢ - وذكر أن المساعدة الإنمائية الرسمية التي ما برحت تُشكل المصدر الرئيسي للتمويل الخارجي لأقل البلدان نمواً قد بلغت ما يقرب من الضعف منذ عام ١٩٩٠، لكنها ظلت ضمن نسبة ٠,٨ في المائة من الناتج القومي للمانحين وهو نفس المستوى الذي كانت عليه في عام ٢٠٠٣ كما أنه أقل من مستوى عام ١٩٩٠. وفضلاً عن ذلك فإن نصيب المساعدة الإنمائية الرسمية الذي يكرّس للهياكل الأساسية الاقتصادية وللقطاعات الإنتاجية انخفض. مما يقرب من النصف.

والمياه وحماية البيئة، تمثل مشكلة رئيسية للبلدان النامية. وانطلاقاً من القرارات الصادرة في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، ومؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، فلا بد من مراجعة القيود المفروضة على نقل وحياسة التكنولوجيا، كما ينبغي تقديم الحوافز من أجل إجراء البحوث، بما في ذلك ما يتم على يد القطاع الخاص، بشأن مشاكل الفقراء التي لم تجذب حتى الآن في الوقت الحاضر سوى ١٠ في المائة من نفقات البحث والتطوير.

٩٩ - وخُلصت إلى الإشارة لمسألة منع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الأصول المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأصول إلى بلدانها الأصلية، فقالت إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تدعو الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إلى تنفيذ القرارات المتخذة في الدورة الافتتاحية لمؤتمر الأطراف، وخاصة المبادرات المتعلقة بإعادة الأصول وإلى تقديم المساعدة والدعم في المجال التقني من أجل بناء القدرات. وعلى البلدان النامية والمتقدمة أن تسعى إلى التماس الطرق المبتكرة للتعاون بشأن مسائل إعادة الأصول. ثم أعربت عن تطلعها إلى إحراز تقدم في هذا المضمار لدى انعقاد الدورة الثانية لمؤتمر الأطراف.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/..

ولاسيما أقل البلدان نمواً، ما زالت مهمشة بعيداً عن الاقتصاد العالمي المتحول سريعاً إلى العولمة. وعليه، فإن منافع العولمة. يتم تقاسمها بصورة غير منصفة فضلاً عن أن تكاليفها يتم توزيعها بنفس الصورة المجحفة.

٩٦ - وأكدت أن البلدان النامية لا بد وأن تتاح لها مساحة من السياسات التي لا غنى عنها من أجل وضع سياسات واستراتيجيات وطنية تصل بها إلى تحقيق التنمية المستدامة وبحيث يتحمل كل بلد المسؤولية الأساسية عن ذلك. وينبغي دعم الجهود الوطنية من خلال بيئة تمكين دولية فضلاً عن ضرورة أن يتاح للبلدان النامية زيادة التعبير عن آرائها مع زيادة مشاركتها في عمليات صنع القرار الاقتصادي وفي وضع المعايير على المستوى الدولي مما تدعو معه الحاجة الماسة إلى مواصلة الجهود الرامية إلى إصلاح الهيكل المالي الدولي بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز.

٩٧ - وشددت على أن الأمم المتحدة ينبغي لها أن تلعب دوراً أساسياً في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية وفي كفالة التجانس والتنسيق وتنفيذ الغايات والإجراءات الإنمائية التي اتفق عليها المجتمع الدولي. ولهذا الغاية لا بد من تعزيز التنسيق ضمن منظومة الأمم المتحدة في تعاون وثيق مع جميع المؤسسات المالية والتجارية والإنمائية المتعددة الأطراف. ويمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تساعد على تحديد أفضل الممارسات وأنجح الأدوات الكفيلة بالمساعدة على دعم القدرات المؤسسية في البلدان النامية بما يتيح لها سُبُل التعامل الفعّال مع الآثار المترتبة على السياسات الخارجية في مجالي الاقتصاد الكلي والتجارة بالنسبة لاستراتيجياتها الإنمائية.

٩٨ - وفيما يتعلق بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ذكرت أن القيود المفروضة على سُبُل الوصول إلى التكنولوجيا، وبالذات التكنولوجيات المتقدمة التي يمكن أن تيسر التقدم في مجالات كالزراعة والصحة والطاقة والتجارة